بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الفرايض

اي مسايل قسمة الموار

بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها
لغة التقدير ويرد بمعنى القطع والتبيين والانزال والاحلال والعطا
نصيب مقدر للوارث وتعريف هذا العلم هو الفقه المتعلق بالاس
لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة والاصل فيها قبل الاجماع
واخبار كخبر الشيخين الحقوا الفرايض باهلها فما بقي فلاولى رجل
قوله ذكر بيان ان المراد هنا بالرجل ما قابل المراة فيشمل الصبي لا ما قابل
بالبالغ وورد في الحث على تعلمها وتعليمها اخبار منها ما صح من قوله
ولم تعلموا الفرايض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض
الفتن حتى يختلف الاثنان في فريضة فلا يجدان من يفصل بينهما وورد
واندبوا نساءكم اول علم ينزع من الامة اي بموت اهله وسمي نصف العلم بالموت
للعناية وقيل نصف بمعنى الصنف قال الشاعر اذا ما كان الناس نصفا
واخذ مني بالذي كنت اصنع وهو خرج على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا
كان ضمير الشان والناس مبتدا ونصفان خبره والجملة خبر كان والملجا
لاخصوص النصف كما لا يخفى وعلم الفرايض يحتاج الى ثلاثة علوم علم الفقه
يعلم نصيب كل وارث من التركة وعلم النسب بان يعلم الوارث من الميت بالا
وكيفيتها ونسبة الميت وعلم الحساب بان يعلم من اي حساب تخرج المسئلة
مطلق الحساب انه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجهول من معلو
وجوبا من تركة الميت وغيره ما تعلقه من حق لخبار وحد قذف او اختصاص
كحمر تخللت بعد موته ودية اخذت من قاتله لدخولها في ملكه ولذا لو فو
نصيبها في حياته على ما قاله الزركشي وما نظر به من انتقالها بعد الموت لورثته
بعلمها من ربه او بيده التركة وهي ملكهم رد بان سبب الملك نصبه للشبكة لا هي واذا اس
الملك لعقلة كانت تركة موقع السؤال عمن غاص بعد موته معجزة لنبي واجاب بعض
بتبين بقاء ملك التركة وهو محمول على انه بلا حياة تبين عدم موته لكنه خلاف
المفوض في السؤال اذ لا توجد المعجزة الا بعد تحقق الموت وعند تحققه ينتقل
للورثة بالاجماع كما ذا وجد الاحياء كما بينت هذه حياة جديدة بعيدة اه بل تبين
ملك ويلزمه ان نساءه لو تزوجن ان بعد الذي ليس كذلك بل يبقى كما جزم
والحاصل ان زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب
حتى يتيقن ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الاصل وسباتي في
الصداق في حكم الممسوح جواز او جوبا بانا للسنة لخلفه وغيره بموته بجامع
كما ذا من لفن واجرة غسل وحمل وحفر وطم وحنوط كما في المجموع عن الاصحاب
حتى ما اخذ الملك كالمفلس بل اولى لانقطاع كسبه بالمعروف بحسب يسا
واعساره ولاعبرة بما كان عليه في حياته من اسرافه وتقتيره وعلم بما مر في
الخنثى ان عليه مؤنة تجهيز عبده ونحوه ممن تلزمه نفقته كزوجته عند الشافعي
اذا كان موسرا وان كان لها تركة واجتمع معه موته ولم تف تركته الا باحدهما

فالاولى

فالاوجه تقديمه لتبين عجزه عن تجهيز غيره او اجتمع جمع من موته وما تواطوا عليه
قدم الحاكم في الروضة من يختاره ثم الاب لسلطنة حرمته ثم الابن لعلو حرمته ثم
الاقرب فالاقرب ويقدم الاكبر سنا من اخوين مثلا ويفرع بين زوجتيه اه
لامزية والاوجه تقديم الزوجة على جميع الاقارب ثم المملوك لبدنها لان العلاقة
بها اتم اخذا مما ذكروه في النفقات وقياس ما هم فيه الوجه في ان فاقد القبر
انه يقدم هنا في نحو الاخوين المستويين سنا الافضل بحوفقه او ورع وانه لا
يقدم فرع على اصله من جنسه فلا قدم من غير جنسه فيقدم اب على ابن وان
كان افضل منه وابن على امه لفضيلة الذكورة وجعل علي صبي وصوغ على مذهبي
فيجعل امره اليه فان استووا اقرع بينهم وفي كلام الاذرعي ما يوهمه واذكرناه وظاهر
كلامهم الاقراع بين الزوجات وان تفاوتن في الفضل وغيره ويوجه بان الزوجية
لا تقبل التفاوت فيها بخلاف الاخوة المقتضيه لوجوب التجهيز وبه يعلم ان
المولين كذلك اما اذا تنازعوا فيقدم السابق حيث امن فساد غيره ولو فضوله
هذا كله ان امكنه القيام بامر الجميع والا فالاوجه وجوبه كما بحثه الزركشي اخذا
مما ذكروه في النظر فقدم الزوجة فالولد الصغير فالاب فالام فالكبير ولعل الفرق
بين هذا واما مر قبله ان ذاك فيه ايثار مجرد النعيم فنظر فيه الى الاشرف وهذا
فيه ايثار بالتجهيز فنظر فيه الى الاكثر مؤنة ثم الاشرف وذكر في الاخوين ضائع
ان الكلام انما هو فيمن يجب مؤنته لعلمهم راد وبه ما اذا اكتفى بتجهيز هما فاده
الذمه به من يري وجوب ذلك ثم بعد مؤنة التجهيز تقضى ديونه المتعلقة بتركته
من راس المال سواء اكان لله تعالى ام لادمي اووصي به ام لا لانه من واجبه عليه
واما قدمت الوصية في الاية على الدين ذكر الكوني ما قدره او معناه لانها للتبرع من حيث
اخذها بلا عوض ومشقتها على الورثة ونحو هم لمزيد عناية الله فيه ثم تقضى منه عليه
بعثا على وجوب اخراجها والمسارعة اليه وبقدم دين الله تعالى الزكاة وكفارة
وحج على دين الادميين المتعلقة بعين التركة فستاتي ثم بعد الدين والكفان اما بقية
تركة الوارث سواء اكان بعد ثبوت الوصية ام قبلها كما علم مما نقله عن الصيمري
تفوق وصاياه وما الحق لها من عتق علق بالموت او تبرع محجر في مرض الموت او الملحق
به كقوله تعالى من بعد وصية يوصين بها او دين مر لا بد فقد دخل الوصايا بالدين
وبعضه نقل الباقي بعد الدين كانه عليه بلم ولو استغرق الدين التركة تعذرت
الوصية وحكم بانفساخها لتوزع متبرع به قضايا الدين او ابو المستحق عند كاذرعي
الرافعي في باب الوصية واعتمد في الوصية من ثلث المال وان كانت الاية مطلقة
التقييد السنة لها بقوله صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير ولابرد ما في الوا
عن الاكثرين انه اوداع واحد ان له على الميت الف درينار واخر مائة درهم
التركة والتركة الف وصدق فيها الوارث معا قسمت التركة بينهما اثلاثا ان صدق
له على الوصية او لا فدسته ساوت الدين في الاولى وقدمت عليه في الثانية
لان الاصح بل الصواب كما في الروضة تقديم الدين على الوصية سواء اصدقهما ام
لا كما لو ثبتا بالبينة ثم يقسم الباقي من التركة بعد الدين على الورثة على ما بان في ميراثه

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)